موافقة عباس حسن في كتابه النحو الوافي وعدمها لقرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة

م. د. محمد سلام مظهر

قسم اللغة العربية من كلّية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة كربلاء المقدسة

Abbas Hassan's Agreement or Disagreement with the Decisions of the Academy of the Arabic Language in Cairo in his Book, Al-Nahw Al-Wafi

Lect. Dr. Mohammed Salam Mudh'hir

ملخص البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله خالق الأكوان ومدخل المحسنين للجنان ورازقهم بالأعناب والرمان فالق الحبة وبارئ النسمة، والصلاة والسلام على أفضل من نطق بالضاد سيد قريش وعلى أهل بيته ومن تبعهم بإحسان حتى ظهور قائمهم.

وبعد؛

لعلي لا أجاوز الصواب إذا قلت إن بحثي الذي وسم ب «موافقة عباس حسن في كتابه النحو الوافي وعدمها لقرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة» الذي اخترته غير مدروس من قبل، وكان الهدف من هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة أسئلة جالت في مخيلتي منها:

١- هل وافق الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي قرارات المجمع العلمي في القاهرة؛ لأنّه أحد أعضائه المؤثرين في إصدار قرارات المجمع؟

٢- وما الثمرة التي سنجنيها من النحو الوافي وقرارات المجمع؟

٣- وهل هناك تأثير في الواقع اللغوي للمجمع أو للأستاذ عباس حسن؟

كلّ هذه الأسئلة أجاب عنها البحث في طياته.

وكانت الدراسة على قسمين: القسم الأول: ما وافق الأستاذ عباس حسن قرارات المجمع.

القسم الثاني: ما خالف الأستاذ عباس حسن قرارات المجمع.

Abstract

I may be wrong if I say that my research, titled «Abbas Hassan›s Agreement or Disagreement with the Decisions of the Academy of the Arabic Language in Cairo in his Book, Al-Nahw Al-Wafi,» which I chose, was not previously studied. The aim of this study is to answer a set of questions that crossed my mind, including:

1. Did Professor Abbas Hassan agree with the decisions of the Academy of the Arabic Language in Cairo in his book, Al-Nahw Al-Wafi, given that he is one of its influential members in issuing the Academy›s decisions?
2. What are the benefits of Al-Nahw Al-Wafi and the Academy›s decisions?
3. Is there an impact on the linguistic reality of the Academy or on Professor Abbas Hassan?

All these questions are answered within the research.

التمهيد

بين النحو الوافي ومجمع اللغة العربية في القاهرة

الأستاذ عباس حسن:

"الأستاذ عباس حسن وُلد سنة ١٩٠٠م في منوق إحدى مدن مصر، والده كان قد شُغل بالدراسة، وخاله كان كفيله وبعث به إلى الكتاتيب فتعلّم الكتابة والقراءة، وبعد هذه المرحلة حفظ القرآن الكريم كله ثم درس بجامع الأزهر فدرس فيه علوم القرآن والدّين واللغة، ثم التحق بدار العلوم، بدأ حياته معلما في مدرسة ابتدائية الناصرية، ثم درّس في بعض المدارس الثانوية، ثم درّس في دار العلوم، وارتقى في وظيفته إلى أن وصل إلى مرتبة أستاذ، ثم عمل في وزارة التربية والتعليم، وشغل مناصبًا عليا بين رجال اللغة العربية إلى أن أحيل على التقاعد وفقا للقانون المصري، وفي عام ١٩٦٧م اختير عضوا لمجمع اللغة العربية القاهري، وفي عام ١٩٦٠م ألّف كتاب" النحو الوافي"، وله مؤلفات كثيرة منها كتاب" رأي في بعض الأصول العربية اللغوية والنحوية"، وكتاب" اللغة والنحو بين القديم والحديث" أكمل تأليفه سنة ١٩٦٦م ترك بحوثًا مجمعية كثيرة [١]"

المؤلَّف (النحو الوافي) [٢]:

ذكر الأستاذ عباس حسن في مقدمة كتابه طريقته المتبعة التي أقام عليها كتابه وهدفه من التأليف لهذا المنجز نلخصه بما يأتي:

١- جمع مادته في النحو داخل كتاب واحد مكوّن من أربعة أجزاء جمع فيه كلّ ما فرّق في أمات الكتب وفصّل في كلّ مسألة نحوية أو غير ذلك، والمسألة عنده قسمان قسم تعليمي فيها تيسير للمتعلمين وقسم آخر فيه تفصيل للمتخصصين بهذا العلم للإفادة منه. لغة الكتاب فيها عناية ووضوح، وإشراق، وإحكام فلا غموض موجود ولا حشو يُذكر، ولا حرص كائن لأساليب القدماء ولا لتعبيراتهم.

٢- المجيء بأمثلة تحتوي على السهل الممتنع فيها وضوح وبساطة وبلاغة، والابتعاد عن الشواهد ذات الصعوبة على المتلقي.

٣- عدم ذكر أي علل بعيدة عن المنطق، وعدم ذكر كلّ الآراء التي تشوّه المسألة

ولا تجعل فيها تيسيرا للنحو العربي.

٤- ذكر المصدر التي تُؤخذ منه المسألة من أجل التحقيق والرجوع إليها عند الحاجة.

٥- تنوّع الطرائق التربوية في تأليف الكتاب.

٦- ترتيب مسائل النحو على وفق الأبواب التي ذكرها ابن مالك في الألفية.

٧- إشارة المؤلف لبعض النصوص أو المسائل لصفحة لاحقة أو سابقة كما في تحقيق محمد محيي الدين في تحقيق شرح ابن عقيل.

مجمع اللغة العربية في القاهرة:

أولا: " لمحة تاريخية: أُنشئ المجمع بعد محاولات عدّة سابقة لم تر النور، بدأها الشيخ المرحوم محمد عبده (١٩٠٥م) والعالم صاحب اللغة الشنقيطي (١٨٩٢م)، والمرسوم صدر بإنشائه سنة: ١٩٣٢م، وأصبحت مرجعيته وزارة المعارف المصرية آنذاك [٣]".

وقد نصّ المرسوم على" تكوّن المجمع من (٢٠) عضوًا عاملًا، كونه أصبح يشبه (الأكاديمية الفرنسية)؛ فكان أعضاؤه من مصر وبلدان أخرى من الأشقاء من الدول العربية وغيرها، كما أُختير مراسلون وأعضاء بصورة فخرية قُيّد ضمن المرسوم، وعُقدت الجلسة الأولى للمجمع في كانون الثاني لأول مرة في سنة ١٩٣٤م، حين شرعوا في وضع اللائحة الخاصة به وتجميع اللجان المختصة وإكمال الأجهزة الإدارية والفنية، وكلّ ما ييسر للمجمع القيام برسالته التي حملها على عاتقه [٤] وكان عام ١٩٨٢م عام إصدار القانون الخاص بإعادة هيكلة المجمع القاهري، الذي ينصّ على أن المجمع هيأة مستقلة وشخصيته اعتبارية، ولها استقلال مادي وإداري، وتبع لوزير التعليم، ومقرها مدينة القاهرة، ويتألف مجلسه من أربعين عضوًا أغلبهم من المصريين [٥]"

ثانيًا: لجان المجمع: في الدورة الأولى بدأ المجمع بتكوين بعض لجانه، وبدأت تعمل هذه اللجان وتنشط نشاطا واضحا، ثم أخذت تنمو وتتكاثر مع التوسع والتشعب في الآداب والفنون واللغة والحضارة في التخصصات، وقد بلغت لجانه (٣٣) لجنة متخصصة منها: ((لجنة التيسير للكتابة العربية، اللجنة

المتخصصة في الألفاظ والأساليب، لجنة أصول لغة الضاد، لجنة اللهجات والبحوث، لجنة المعجم الكبير))

القسم الأوّل

ما خالف فيه عباس حسن قرارات المجمع

أولا: الاستشهاد بالحديث النبوي

يعدّ حديث الرسول (صلّى الله عليه وآله وسلّم)بعد القرآن الكريم من حيث الفصاحة والأهمية في قلوب الناس، قال الجاحظ: " لم يسمع الناس بكلام قط أعم نفعًا، ولا أقصد لفظًا، ولا أعدل وزنا، ولا أجمل مذهبًا، ولا أكرم مطلبًا، ولا أحسن موقفًا، ولا أسهل مخرجًا، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه (صلّى الله عليه وآله وسلّم)[٦]" على الرغم من ذلك نجد أن أغلب النحويين لا يستشهدون بالأحاديث الشريفة لأن أغلبها مروية بالمعنى وليس بالنص وثمة سبب آخر ألا وهو أن بعض رواة الحديث ليسوا عربًا بل من الأعاجم[٧].

وأظهرت بعض الدراسات الحديثة المتعلقة بقضية الحديث النبوي في النحو عدم وجود هجر بين الحديث النبوي والنحو، وخير دليل على ذلك بحوث د. خديجة الحديثي -رحمها الله - أثبتت فيها أن قضايا النحو والصرف اعتمد في كثير منها على الحديث والأثر منها (٨٧) حديثًا، و(٢٩) أثرًا عن أهل البيت وصحابة نبينا منها (١٢) حديثًا جاءت في كتاب سيبويه للاستشهاد بمسائل الصرف والنحو، علما أن سيبويه لم يذكر أنها أحاديث[٨].

وكان أول من أثار مسألة عدم الاستشهاد بالحديث النبوي هو ابن الصائغ (٦٤٣هـ)، أما الشاطبي (٧٩٠هـ) فكان يرى صحة الأحاديث التي انتقلت إلينا باللفظ لا المعنى، ومن هذه الأحاديث كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية[٩].

وقد استحضر الأستاذ عباس حسن تلك المسألة باختلاف النحويين فيها، غير أنه لم يتزمت برأيه[١٠] على الرغم من قلة استشهاده إلا بعدد قليل منها وهذه القلة تدلّ على أنه أجاز الاستشهاد سواء بالأحاديث المروية بالمعنى أو اللفظ وحتى الأثر[١١]، ومن المسائل التي احتجّ بها: ورود (أل) على العدد من غير المعدود[١٢]

بقول الرسول" - (صلّى الله عليه وآله وسلّم)- النجباء": "... وأتى بالألف دينار[١٣]"، واستشهاده أيضا بالحديث المعروف: " ثم قرأ العشر آيات[١٤]" ومن ذلك استشهاده بمسألة ورود المستثنى في حالة الرفع إذا كان الاستثناء موجبًا تامًا [١٥] بقول الرسول" - (صلّى الله عليه وآله وسلّم)- النجباء": " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة، إلا امرأةٌ أو مسافرٌ، أو مريضٌ[١٦]" كما أورد سلامة تصريف كلمة (تحت)؛ إنْ أصبحت اسما متجردا عن الظرفية[١٧] محتجًا على ذلك بقول الرسول" - (صلّى الله عليه وآله وسلّم)- النجباء":" لا تقوم الساعة حتى يهلك الوعول وتظهر التحوت[١٨]".

أما مجمع اللغة العربية في القاهرة فإنه أجاز الاستشهاد ببعض الأحاديث الشريفة شرط أن ذلك يكون على وفق الضوابط التي حددها وهي [١٩]:

١- لا يجوز الاحتجاج في علم العربية بحديث غير موجود في كتب الصحاح الستة.

٢- الاحتجاج بالحديث الموجود في الكتب المذكورة في أعلاه كالآتي:

أ- أحاديث الرسول ذات الشهرة بالتواتر في النقل.

ب- أحاديث الرسول ذات ألفاظ العبادة.

ج- أحاديث جوامع الكلم بحسب مفهوم الشريعة.

د- كتبه - (صلّى الله عليه وآله وسلّم)

هـ- الآثار والأحاديث التي رُويت لتبيّن أن نبينا - (صلّى الله عليه وآله وسلّم) كان يخاطب الأقوام بلغاتهم التي يتحدثون بها.

و- الأحاديث التي يدوّنها من ترعرع بين العرب الفصيحين.

ز- الأحاديث التي لم يجوزوا الرواية بها بالمعنى، كالتي رواها القاسم بن محمد، وكرجاء بن حيوة وكابن سيرين.

ح- الأحاديث التي رُويت بلفظ واحد وطرقها عديدة.

والملاحظ هنا أن الأستاذ عباس مخالف لقرار المجمع القاهري حيث لم يأخذ بالشروط التي جاء بها المجمع، إذ نجد أن بعض أحاديث الرسول (صلى الله عليه وآله) التي جاء بها الأستاذ عباس ليست ضمن كتب الصحاح الستة ولا

التي سبقتها، مما يعطينا إشارة بأنّ رأيه مختلف تمامًا عمّا جاء به المجمع في هذه المسألة ويؤيد ذلك أننا نجده يشير إلى كتاب الهروي (الغريبين) [٢٠].

جواز إلغاء النصب بـ(إذن)

إذن تنصب الفعل المضارع بنفسها مباشرة وللمستقبل تخلصه كباقي الأدوات التي تنصبه، وتنصبه وجوبًا إذا اجتمعت فيه الشروط الأربعة وقد ذكرها العلماء أمثال الفراء(٢٠٧هـ) [٢١] وابن يعيش (٦٤٣هـ)[٢٢]وابن مالك (٦٧٢هـ) [٢٣]وغيرهم[٢٤] ومنهم الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي [٢٥] وهذه الشروط هي كما يأتي:

أولا: " دلالتها على الذي هو بمنزلة الجواب أو على الجواب الحقيقي بعدها مثل قولنا إذا سئلنا: (ماذا لو صادفك ظالم) نجيب: (إذن أعطي كل جهدي من أجل خلق غير الظلم عنده) الجملة هنا للجواب عن استفهام كائن في الظلم تمت الإجابة عنه بـ(إذن).

ثانيا: أن يكون زمن المضارع بعدها للمستقبل الخالص؛ فلا دليل موجود في الجملة على أن زمنه للحال، لئلا يقع التعارض بين الحال وما يدل عليه الناصب من تخليص زمن المضارع بعده للمستقبل فإن وجد دليل على الحالية لم تكن" إذن" ناصبة ويجب أن يكون المضارع بعدها مرفوعا، وعدّها ملغاة عن العمل؛ نحو أن يقول الصديق لرفيقه: (أنا أعطيك المال) فيجيب: أظنّك صادقًا؛ لأن هذا الظن ليس شيئًا سيتحقق في المستقبل، إنما هو قائم حاصل في وقت الإجابة؛ فهذا الزمن حالي.

ثالثا: اتّصال" إذن" بالفعل الدال على الحال والاستقبال من غير شيء يفصل بينهما، ويجوز أن يفصل بأشياء منها: القسم ثانيًا: أداة النفي (لا) أو بكليهما، ووجب رفع المضارع إن كان الفاصل بغير ما سبق؛ نحو: " إذن أنا أقرأ قصّتي" ومثال الفصل بالقسم مع إعمالها: " إذن والله أحب أبي لإرضاء ربيّ"، ومثال الفصل بلا النافية مع الإعمال أيضًا: " إذن لا أهاب الظالم الجائر"، أما الفصل بهما نحو: (إذن بالله ما أخاف الظالمين)، وجاء الإعمال في النصوص قليلا بوجود الفصل مثلًا بالنداء، أو بالظرف، أو بالدعاء، علمًا أنها تعتمد على السماع من

غير قياس بها.

رابعًا: وقوعها في صدر الجملة الخاصة بها؛ وعلى الرغم من ارتباطها في المعنى فلا يرتبط بعدها بما قبلها في الإعراب فتُهمل إن جاءت في الآخر ومتأخرة عن صدر الجملة، ووقوعها موقع الحشو أثناء الكلمات نحو: " أحبك إذن"، فوقع هنا في آخر الجملة، ونحو: (إن تكذب في العمل. إذن يُترك رأيك) فهنا وقعت في الثنايا، وتقع حشوا في مواضع ثلاثة:

١- بين المبتدأ وخبره نحو: المؤمن إذن صادق.

٢- بين جملتي الشرط والجواب: إن تكذب إذن يسأم متلقو كلامك.

٣- بين القسم وجوابه: والله إذن أرحل عن مؤسسة لا نظام فيها".

والآن نجري موازنة بين الأستاذ عباس حسن وما جاء في قرار مجمع اللغة العربية في هذه المسألة، وهل التزم الأستاذ بهذا القرار ؟

قال الأستاذ عباس حسن: "... نصب الفعل المضارع عملها بنفسها بصورة مباشرة، وتخليص زمن الفعل للمستقبل مثل أدوات النصب الأخرى له،الفعل المضارع - [٢٦]... "

أما قرار مجمع اللغة العربية فجاء كما يأتي:

"...وورد النصب بـ(إذن) في كلام العرب، وورودها في القرآن الكريم بالفصل بـ(لا) ليس يمنع عملها، وكون ورودها في القرآن الكريم قراءةً لا يمنع الاحتجاج به، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج ولكن من المعزو إلى بعض القبائل العربية إلغاء عملها مع استيفاء شروط الإعمال وقد نُسب إلى البصريين قبول الإلغاء، إلا أن ذلك موصوف بالقلة. واستنادًا إلى هذا يُجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط، وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب [٢٧]..."

والملاحظ في كتاب النحو الوافي أن الأستاذ عباس حسن لم يلتزم بقرار مجمع اللغة العربية الذي ذُكر سلفًا وإنّما اتبع القدماء في ذلك.

الإستثناء بغير وسوى

غير وسوى أداتا إستثناء ولسوى لغات مختلفة منها" سِوًى - وسُوًى - وسَواء - وسِواء" وهذان الاسمان عند استعمالهما أداتي استثناء يشتركان في الحكم

والمعنى[٢٨] فهما يفيدان إفادة المغايرة[٢٩] أي الدلالة على أن ما بعدهما مخالف ومغاير لما قبلهما للمعنى الذي تثبت لها، في النفي أو الإيجاب فمعنى (أفضل الطلاب غير عمرو) أنهم من الأفاضل مخالفين ومغايرين في الأمر هذا عمرا فهو إذن لم يكن أفضلهم، وكان مغايرًا ومخالفًا أيضًا لمجموعته.

ويكون إعراب المستثنى بغير وسوى مجرورًا، مضافًا إليه - وغير وسوى مضافتان يكون إعرابهما أداتي استثناء حين يكون الكلام تامًا غير موجب ويُستعملان في غير الاستثناء فيكونان:

أولًا: نعتًا لنكرة؛ فتفقد مغايرة مجرورها للمنعوت إما في ذاته المادية؛ نحو: " ذهبت إلى رجل غير علي" أو في وصف طارئ على ذاته المادية، نحو: " خرج المتهم من اللجنة بوجه غير الذي دخل به" ذلك أن وصف الوجه في الحالتين مختلف، ولم تتغير ذات الوجه ومادته التي يتكون منها.

ثانيا: النعت لشبه النكرة: المقصود بها المعرفة لشبه الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:٦ - ٧][٣٠]» فكلمة" غير" صفة مجرورة، فهي التي يراد بها جنس من أقوام معينين فهنا الأداة ليست للإستثناء، ولو كانت كذلك لكان نصبها واجبًا وهي في هذا الموقع نعت تؤول بمشتق بمعنى مخالف أو مغاير.

ثالثًا: يقعان موقعًا إعرابيًا كما تقع الأسماء الجامدة كالمبتدأ نحو: " غير نزيه يأمر أهله بالنزاهة".

وعند الموازنة بين الأستاذ عباس حسن ومجمع اللغة العربية في القاهرة لنرى أتوافقا أم اختلفا ؟

قال الأستاذ عباس حسن: "استعمال غير في الاستثناء ليس هو الأكثر، وإنما الأكثر أن تكون... نعتا لنكرة أو نعتا لشبه نكرة... أما سوى فالأكثر فيها تكون للاستثناء... ولغير الاستثناء في نحو: سواك متسرع، ورأيت سواك متسرعا وقد تكون نعتا لنكرة أو لشبه نكرة كما تكون غير هذا[٣١]".

أما قرار مجمع اللغة العربية فيما يخص

غير وسوى فجاء كما يأتي: " ومن هذا يستخلص أن إبقاء غير على أنها من أدوات الِاستثناء أقوى تقعيدًا وأصالة في توجيه بعض استعمالاتها، وأوفى أداءً للمراد من هذه الاستعمالات وأبعد عن تكليف التقدير في إعرابها على الوصفية والحالية وما يُقال في (غير) يُقال في (سوى) من حيث استعمالها في الاستثناء[٣٢]" وعند المقارنة بين النصين نجد أن الأستاذ عباس حسن قد خالف مجمع اللغة العربية في قراره هذا، وكان على حقّ في ذلك؛ لأن أغلب الذي جاء في القرآن الكريم لا يدل على الاستثناء بالنسبة لغير وسوى.

القسم الثاني

ما وافق فيه عباس حسن قرارات المجمع

المضاف إلى حيث

عرّف النحويون" حيث" بأنها ظرف للمكان يُضاف للجملة الفعلية أو الاسمية،أكثر ما يكون في الفعلية سواء أكانت منفية أم مثبتة[٣٣] ومن أمثلتها قال تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا﴾[البقرة: ٥٨][٣٤]» وكذلك قولنا: " تحلو حيث جمعنا متآخ". وهي مبنية على الضم في كل أحوالها كما هو السائد في أي اسم يضاف للجملة وجوبا، ويُبنى وجوبًا كذلك، ولا يجوز قطع حيث عن الإضافة لفظًا[٣٥].

والآن نجري موازنة بين الأستاذ عباس حسن والمجمع العلمي ونرى اتفقا أم اختلفا؟ قال الأستاذ عباس حسن: " ويبيح فريق من النحاة إضافتها للمفرد مع بقائها مبنية على الضم:" أنا مقيم حيث الهدوء، وحيث الاطمئنان" وحجته أن الأمثلة المسموعة الدالة على إضافتها للمفرد أمثلة فصيحة، وأنها على قلتها كافية للقياس عليها لأنها قلة نسبية وليست ذاتية ولا داعي عنده لتأويل تلك الأمثلة أو الحكم عليها بالشذوذ، ويؤيده أن بعض النحاة بناءً على هذا المسموع يجيز فتح همزة (إن) بعدها فتكون (حيث) في هذه الحال مضافة داخلة على المفرد؛ وهو (المصدر المنسبك من أن مع معموليها) كما يجيز كسر همزة (أن) فتكون داخلة على جملة؛ وهي المضاف إليه، وهذا رأي سديد فيه تسميح وتيسير؛ إذ يجري اليوم على مقتضاه كثيرٌ من المثقفين[٣٦]".

أما مجمع اللغة العربية في القاهرة فجاء بيانه كما يأتي: " يأنس بعض المتحدثين بمثل قولهم: (الكتاب رخيص من حيث ثمنه، بجر ثمنه، والمعروف من القواعد إضافة حيث إلى الجملة الاسمية والفعلية، واللجنة ترى إضافتها إلى الاسم المفرد وجره بعدها قياسًا في ذلك على أخواتها من الظروف المكانية، وأخذا برأي الكسائي وما احتج به من الشعر فيجوز أن يقال: (بادر إلى حيث العمل الجاد، ولا تمار الحكم من حيث العدل)، وعلى ذلك فإضافة حيث إلى الاسم المفرد بعدها سائغة قياسًا واستعمالًا[٣٧]".

فبهذا قد وافق الأستاذ عباس حسن قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة بإضافة حيث إلى الاسم المفرد مع بقائها مبنية على الضم.

إعراب الاسم بعد – إن وإذا –

اختلف النحويون في الذي يُرفع بعد الأدوات(إن، وإذا) وغيرهما من الأدوات التابعة لأسلوب الشرط إلى مذاهب شتّى[٣٨]:

المذهب الأول: ذهب البصريون إلى أنه مرفوع بفعل محذوف مقدّر.

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين يرون أنه رُفعَ بالذي يعود إليه من الفعل.

المذهب الثالث: وهو مذهب الأخفش وجماعة من الكوفيين مرفوع على أنه مبتدأ.

والنظر إلى الآراء هذه والمذاهب يظهرنا على التقارب بينها، نرى أن ذلك ليس إلا توجيها للأسلوب أو تخريجا، وكذلك لا يعد معرفة للعلة الرافعة للاسم بعد أداة الشرط.

ولكن عدَّ الاسم مبتدأ يعارض القواعد الموجودة – قول الأخفش وجماعة من الكوفيين – فتكون إفادة الشرط ثبوتا والمطلوب عكس هذا ما تفيده هذه الأداة؛ لماذا ؟ لأن الاسم أكثر ثباتا من الفعل والفعل قد يكون فيه للحدث تجدد وكذلك الاستمرارية أو الماضوية، وأن عدّه فاعلًا يعارض القواعد المقررة للنحو العربي إذ إن الفاعل لا يتقدم على فعله إطلاقا.

والآن نجري موازنة بين الأستاذ عباس حسن ومجمع اللغة العربية لنرى اتفقا أم اختلفا ؟

قال الأستاذ عباس حسن: "والرفع

على أنه اسم كان التي حذفت أو نائب فاعل لفعل قد حُذف يفسره ذلك الفعل المحذوف، أو فاعل، فإنه جائز. ومن الأمثلة للرفع ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة:٦][٣٩]"... والتقدير: وإن استجارك أحدٌ من المشركين استجارك"[٤٠]، أما مجمع اللغة العربية فكان قراره كما يأتي: "وترى اللجنة أنه لا داعي إلى العدول عن رأي البصريين لشهرته وشيوعه ولأن الاعتراض عليه لا يصل في قوته إلى درجة الاعتراض على الرأيين الآخرين... هذا إلى أنه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدّر[٤١]".

وبهذا قد اتفق الأستاذ عباس حسن مع قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة وجاء الاتفاق على أساس التيسير.

المطابقة في توكيد المثنى بالنفس والعين

ذكر العلماء ألفاظ التوكيد المعنوية وقرروها سبعة من أشهرها" العين والنفس" ومرادهم إزالة الاحتمال والتوكيد للظان عن صميم الذات وإبعاد الشك المعنوي عنها ومن الأمثلة على ذلك: (شاركت عليا نفسه)، و(رأيت فاطمة عينها) فتزيل كلمة التوكيد المعنوي الشكوك عن الذات علي، فلم تترك مجالا لتوهم أن المقصود آخر غيرها، كسيده أو أخيه، أو خادمه أو شبيهه، بل نفسه هو، دون مجاز أو مبالغة، ودون إرادة شيء سواها، وكذلك كلمة" عين" فإنها أفادت النص على الذات وأبعدت عنها في الأغلب كل احتمال يقوم على المجاز أو المبالغة أو إرادة معنى لا يتصل بها مباشرة وهذا معنى قول النحويين:" إن التوكيد بلفظتي العين أو النفس يقتصر في الذات فقط على المعنى الحقيقي دون غيره ويركزه فيها ويزيل أي احتمال آخر فيها[٤٢]".

أما حكمهما فوجب أن يسبقهما المؤكد إذا كانتا للتوكيد وأن تُضاف كل منهما إلى ضمير مذكور يطابق هذا المؤكد في التذكير والإفراد وفروعهما ليربط بين التابع والمتبوع وأن يكونا مثله في الضبط الإعرابي تقول: "سلّمت على المؤمن نفسه، سلّمت على المؤمنينِ أنفسهما، سلمت على المؤمنينَ أنفسهم"[٤٣].

والآن نجري موازنة بين الأستاذ عباس حسن وقرار مجمع اللغة العربية في القاهرة فيما يخص المطابقة في توكيد

النفس والعين لنرى اتفقا أم اختلفا ؟

قال الأستاذ عباس حسن: " أما إذا كان المؤكد مثنى فالأصح جمعها على وزن قلة وهو: أفعل فيقال: أنفسهما - أعينهما لكن يصح إفرادهما وتثنيتهما فيقال نفسهما عينهما أو نفساهما،عيناهما، ومهما كان وزن الصيغة في التثنية فلا بدّ من إضافتها إلى ضمير المثنى، ليطابق المؤكد (٤٤)" ويُفهم من نص الأستاذ عباس حسن صحة الجمع والتثنية والإفراد في كلمتي العين والنفس إذا وقعت إحدى الكلمتين توكيدا للمثنى، ولا بدّ في إضافتها للضمير المطابق للمؤكد.

أما قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة فجاء: " يجوز الجمع والمطابقة والإفراد على أَفْعُل في التوكيد بالنفس والعين للمثنى، فيقال: ذهب المحمدان أنفسهما ونفسهما ونفساهما (٤٥)" .

وبهذا قد وافق الأستاذ عباس حسن قرار مجمع اللغة العربية .

الخاتمة

بعد هذه الرحلة الشيقة مع الأستاذ عباس حسن ومجمع اللغة العربية في القاهرة توصل البحث إلى مجموعة من النتائج:

١ - الأستاذ عباس حسن له آراؤه الخاصة به ولم ينبع هذا عن تعصّب إنما عن علمية هذا الرجل العالم الذي يُعدّ أحد أعمدة العربية في العصر الحديث.

٢ - صدرت قرارات مجمع اللغة العربية منذ تأسيسه إلى الآن لغرض التيسير النحوي على المتعلمين.

٣ - خالف الأستاذ عباس حسن بعض قرارات مجمع اللغة العربية على الرغم من أنه كان عضوا فيه ومنها:

أ - الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

ب - جواز إلغاء النصب بإذن.

ج - الِاستثناء بغير وسوى.

٤ - وافق الأستاذ عباس حسن بعض قرارات مجمع اللغة العربية وكان منها:

أ - المضاف إلى حيث.

ب - إعراب الاسم بعد إن وإذا.

ج - المطابقة في توكيد المثنى بالنفس والعين.

٥ - يعدّ كتاب النحو الوافي وافيًا لمتعلمي اللغة العربية فهو يغني عن كثير من الكتب النحوية.

٦ - تُعدُّ مخالفة الأستاذ عباس حسن من باب التيسير النحوي وهذا واضح من كلامه.

الهوامش:

١- يُنظر: عباس حسن وجهوده النحوية: زينب شافعي: ١٣ - ١٨.

٢- يُنظر: النحو الوافي: ١/ ٥ - ١١.

٣- يُنظر: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة: لأبي الهيجاء: ٥.

٤- يُنظر: مجمع اللغة العربية موجز عن تأريخه وإنجازاته: محمود حافظ: ٦.

٥- يُنظر: مجمع اللغة العربية موجز عن تأريخه وإنجازاته: محمود حافظ: ٧ - ٨.

٦- البيان والتبيين: ٢/ ١٧ - ١٨.

٧- يُنظر: الاقتراح: ١٥٧، وخزانة الأدب: ١/ ٩.

٨- يُنظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي: ٨٨ - ٨٩، والحديث النبوي في النحو العربي: ٥٢، وأصول النحو العربي: محمد خير الحلواني: ٥٣.

٩- يُنظر: خزانة الأدب: ١/ ١٢ - ١٣.

١٠- يُنظر: النحو الوافي: ٢/ ٢٨٢.

١١- يُنظر: المرجع نفسه: ١/ ٤٣٨، ٦٢٢، ٢/ ٢٨٧، ٣٢٩، ٥٠٦، ٣/ ١٤٢، ١٤٦، ٤/ ٤١٢.

١٢- يُنظر: المرجع نفسه: ١/ ٤٣٨.

١٣- البخاري: ٢/ ٨٠١ رقم الحديث ٢١٦٩.

١٤- المصدر نفسه: ١/ ٤٠١ رقم الحديث: ١١٤٠.

١٥- يُنظر: النحو الوافي: ٢/ ٣٢٩.

١٦- السنن الكبرى: البهيقي: ٣/ ١٨٤، رقم الحديث ٥٤٢٤.

١٧- يُنظر: النحو الوافي: ٣/ ١٤٢.

١٨- الصحيح: ابن حبان: ١٥: ٢٥٨ رقم الحديث: ٦٨٤٤.

١٩- يُنظر: مجموعة القرارات العلمية:

٢٠- يُنظر: النحو الوافي: ٣/ ١٤٢.

٢١- يُنظر: معاني القرآن: الفراء: ١/ ١٧٤.

٢٢- يُنظر: شرح المفصل: ٩/ ١٤.

٢٣- يُنظر: التسهيل: ٢/ ١٦٩.

٢٤- يُنظر: الاقتضاب: البطليوسي: ١٦٦.

٢٥- يُنظر: النحو الوافي: ٤/ ٣١٠ - ٣١١.

٢٦- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما: ١٤٦.

٢٧- يُنظر: الصفوة الصفية: ٣: ٣٢٤.

٢٨- يُنظر: النحو الوافي: ٤/ ٣١٠ - ٣١١.

٢٩- يُنظر: المرجع نفسه: ٤/ ٣١٠ - ٣١٢.

٣٠- [الفاتحة: ٦ - ٧]

٣١- النحو الوافي: ٢/ ٣٤٦ - ٣٤٧.

٣٢- مجموعة القرارات العلمية: ١٥٠ - ١٥١.

٣٣- يُنظر: المقتضب: المبرد: ٢/ ٥٤.

٣٤- البقرة: ٥٨.

٣٥- يُنظر: المصدر نفسه: ٢/ ٥٥.

٣٦- النحو الوافي: ٣/ ٧٩ - ٨٠.

٣٧- مجموعة القرارات العلمية: ١٦١.

٣٨- يُنظر: مجموعة القرارات العلمية: ١٥٣، وشرح شذور الذهب: ٢٥٩.

٣٩- التوبة: ٦.

٤٠- النحو الوافي: ٢/ ١٣١ - ١٣٢.

٤١- مجموعة القرارات العلمية: ١٥٣.

٤٢- يُنظر: النحو الوافي: ٣/ ٤٠٥، والتطبيق النحوي: عبده الراجحي: ٣٠١.

٤٣- يُنظر النحو الوافي: ٥٠٤.

٤٤- النحو الوافي: ٣/ ٥٠٥٠.

٤٥- مجموعة القرارات العلمية: ١٤٨.

المصادر والمراجع:

١- القرآن الكريم.

٢- أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، دار الأطلسي.

٣- الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبد الحكيم عطية وعلاء الدين عطية، دار البيروتي دمشق، ط ٢، ٢٠٠٦ م، ١٤٢٧هـ.

٤- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، عبدالله بن السيد البطليوسي، تح: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتاب المصرية - القاهرة -، ١٩٩٦ م.

٥- البيان والتبيين، الجاحظ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م، ط ٧.

٦- التطبيق النحوي، عبده الراجحي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨ م، ط ٤.

٧- الحديث النبوي الشريف في النحو العربي، محمد فجال، مكتبة الأعلمي، القاهرة، ٢٠١٠ م.

٨- السنن الكبرى، أبو بكر البهيقي (ت: ٤٥٨ هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا الله، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان ط ٣، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٩- خزانة الأدب ولباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط ٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٠- شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، تح: عبدالرحمن السيد - محمد المختون، دار هجر.

١١- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، ٢٠٠٤ م.

١٢- شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين، إدارة الطباعة المنيرية، ط ٣.

١٣- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي (ت: ٣٥٤ هـ)، تح: شعيب الأرنؤوطي، مؤسسة الرسالة، بيروت -، ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

١٤- عباس حسن وجهوده النحوية، زينب شافي عبد الحميد، دار النشر الكنيسة الأسقفية، ١٩٩١ م.

١٥- مجمع اللغة العربية موجز عن تأريخه وإنجازاته (١٩٣٢ - ٢٠٠٧ م)، د. محمود حافظ، ط٣.

١٦- مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما (١٩٣٤ - ١٩٨٤) إخراج: محمد شوقي أمين

وإبراهيم الترزي، الهيأة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط ٢.

١٧- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام ١٩٨٤ م، د. ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، ط ٢، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٨- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)، تح: محمد علي النجار وأحمد يوسف النجاتي وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة مصر، ط ١.

١٩- المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف - القاهرة - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م، ط ١.

٢٠- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، الدكتورة خديجة الحديثي - رحمها الله - دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.

٢١- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، ط ٣.